

## الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>(\*)</sup>

أ.د. علي مفلح محافظة

في الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي نحتفل بها هذا اليوم، تعود بنا الذاكرة إلى كفاح بني البشر في تاريخهم الطويل من أجل نيل الحقوق الأساسية للإنسان. وقد يكون قانون حمورابي الصادرة باللغة الأكادية في مملكة بابل في القرن الثامن عشر قبل الميلاد أقدم وثيقة تاريخية تتضمن بعض حقوق الإنسان الأساسية. وجاءت بعده الشرائع الدينية لتتضمن بعض هذه الحقوق والدعوة إلى احترامها والتقيدها بها. وكان الإسلام الذي يدين به اليوم نحو ملياري نسمة قد دعا إلى احترام حقوق الإنسان في الحياة والحرية والمساواة والعدالة واللجوء، والحماية من تعسف السلطة، وحماية عرضه وسمعته، وفي حرية التفكير والتعبير وحماية الملكية، وفي بناء الأسرة، وحقوق الزوجة وفي التنقل والإقامة. وعلى الرغم من تأكيد الأديان على حقوق الإنسان الأساسية ودعوة الأنبياء والأولياء والقديسين إلى احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، إلا أن النزعة إلى التسلط في الأقوياء من بني البشر وميلهم إلى استغلال أبناء جنسهم ظلت سائدة في مجتمعات العصور القديمة والوسطى. ولم يتورعوا عن استعباد خصومهم وأعدائهم، وشن الحروب للقضاء عليهم وإبادتهم.

ولعل أقدم وثيقة رسمية تضمنت حقوق الإنسان الأساسية في العصر الحديث هي دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة 1788م، والدستور الفرنسي الصادر سنة 1791م، أي بعد سنتين من قيام الثورة الفرنسية والقضاء على النظام الملكي. غير أن هاتين الوثيقتين المهمتين لم تحولا دون استمرار الحكام والدول في تجاهل هذه الحقوق وعدم احترامها وعدم التقيد بها. فقد واصل الحكام اضطهادهم لشعوبهم وممارسة التمييز العنصري بين رعاياهم. ولم يحل الدستور الأمريكي وما جاء فيه من حقوق أساسية للإنسان دون التمييز بين البيض والملونين من سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(\*) كلمة ألقيت في احتفال مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في الذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المركز الثقافي الملكي في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الأحد 2023/12/10.

كما لم تحل دساتير الدول الأوروبية الصادرة بعد الثورة الفرنسية والتي تضمنت حقوق الإنسان، دون التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر الميلادي والسيطرة على شعوب آسيا وأفريقيا، واستغلال ثرواتها، وإبادة العديد من شعوبها الأصلية. ولتبرير استعمارها هذا وحملاتها العسكرية زعمت هذه الدول أنها تحمل لواء الحضارة ورسالة الرجل الأبيض إلى العالم الرامية إلى إنقاذ شعوب آسيا وأفريقيا من الجهل والفقر والمرض. ولا عجب إن كان المبشرون وإرسالياتهم يسبقون جيوش الاستعمار الأوروبي أو يرافقونها وبينون المدارس والمستشفيات من أجل تنصير هذه الشعوب وإخضاعها للغزاة الأوروبيين.

وشهد العالم في القرن التاسع عشر حروب التنافس الإمبريالي بين الدول الرأسمالية الأوروبية التي كان مسرحها في آسيا وأفريقيا، وعانت منها شعوب هاتين القارتين وأمههما. واندلعت في القرن العشرين حربان عالميتان في النصف الأول منه. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية أنشئت هيئة الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام في العالم. وصدر في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتلاه بعد نحو عقدين من الزمن صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في اليوم نفسه في 16/12/1966. وقد نصت المادة الأولى في العهد الأول على حق الشعوب في تقرير مصيرها. ورافق صدور هذين العهدين الحركات الوطنية لتصفية الاستعمار في آسيا وأفريقيا. وتزامن ذلك مع الحرب الباردة التي بدأت سنة 1947 بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي وانتهت سنة 1991 بانحيار الاتحاد السوفياتي.

وعلى الرغم من استقلال شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وتحررها من الاستعمار، وقيام دولها القومية ذات السيادة فقد عاد إليها الاستعمار الغربي بثوب جديد ورسالة جديدة تضمنت الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة، والدفاع عن حقوق الأطفال والمثليين. وغدت هذه الحقوق مطلبًا وطنيًا ومبررًا قويًا للتدخل الغربي في الشؤون الداخلية للمجتمعات وتغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسهلت العولمة عمليات التدخل الغربي وتفكيك المجتمعات وإثارة الفتن والحروب الأهلية، كما جرى في أفغانستان منذ سنة 1979 حتى اليوم، وفي الصومال والعراق منذ سنة 2003، وسوريا وليبيا واليمن منذ سنة 2011 حتى اليوم. لم تكتف

الولايات المتحدة الأمريكية وحليقاتها بذلك بل أرهقت دولاً عديدة في آسيا وأفريقيا بالديون وأخضعتها لإرادتها.

تحررت جميع شعوب العالم من الاستعمار بنوعيه الاستعماري الاستيطاني والاستعمار الإمبريالي (الاقتصادي) باستثناء شعب فلسطين الذي تربطنا به أواصر الأخوة والقومية. لقد حرم شعب فلسطين من حقه في تقرير مصيره، ووقع تحت وطأة استعمار استيطاني شرس، يسعى منذ خمس وسبعين سنة إلى إبادة وطرده بالقوة من مدنه وقراه. وهو في عدوانه هذا يحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وما جرى في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول الماضي من قتل وإبادة في القطاع والضفة الغربية من تدمير للمنازل والمساجد والكنائس والمدارس والجامعات والمستشفيات على يد الجيش الإسرائيلي، مسنوداً بالأسلحة والذخيرة الأحدث في المصانع الأمريكية والأوروبية وبالأساطيل الأمريكية والبريطانية والفرنسية والإيطالية المرابطة أمام الشواطئ الإسرائيلية، وبألفي خبير عسكري أمريكي وبما تزوده الأقمار الاصطناعية الأمريكية من معلومات عسكرية. لقد اشترك هؤلاء جميعاً في تدمير قطاع غزة وإبادة سكانه الفلسطينيين بحجة الدفاع عن النفس.

ولحسن الحظ أن وسائل الاتصال الحديثة مكنت العالم كله من مشاهدة المجزرة البشرية التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة، فنهضت الشعوب الحرة وذوو الضمائر الحية يدينون المجزرة ويحتجون على قتل آلاف الأطفال والنساء. واندلعت مظاهرات التنديد بالعمل الإجرامي الإسرائيلي في أوروبا والأمريكيتين وأستراليا وآسيا وأفريقيا. ولا بد في هذا المقام من الإشادة بمواقف حكومات بوليفيا وكولومبيا وهندوراس وتشيلي وجنوب أفريقيا والسنغال التي استدعت سفراءها من إسرائيل احتجاجاً على عدوانها الغاشم. وتستحق حكومات هذه الدول الثناء والتقدير والإعجاب على مواقفها الإنسانية الشجاعة.

وأود في الختام أن أشيد بجهود مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في نشر الوعي باحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، وأن أثنى ثناءً عطرًا على جهود مديره العام الدكتور نظام عساف، وأن أهنئه على فوز المركز بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لهذا العام. كما يسعدني تهنئة خريجي هذه الدورة من المتدربين متمنياً لهم النجاح والتوفيق وحياة سعيدة ومستقبلاً زاهراً، ومتمنياً للمركز مزيداً من العطاء والنجاح في تحقيق أهدافه النبيلة.